



PROVISIONAL

A/PV.2294

21 November 1974

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والعشرون

الجمعية العامة

مخضر حرفي مؤقت للجلسة الألفين والمائتين والرابعة والتسعين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الخميس ٢١ من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، الساعة ٣٠ / ١٠

الرئيس : السيد بوتفليقة (الجزائر)

مواصلة نظر البند (١٠٨) من جدول الأعمال

— قضية فلسطين

يتضمن هذا المخضر نصوص الكلمات المطقة أصلا باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطقة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائي في أقرب وقت ممكن .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع العرض على ادخالها على نسخة واحدة من المخضر .

وحيث أن هذا المخضر وزع في ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ فان التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

74-70347/A

مواصلة نزار البند (١٠٨) من جدول الأعمال

قضية فلسطين

السيد جورينوفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : ان قضية فلسطين تحتل مكانة هامة فى المشاكل المرتبطة بالحل السياسي في الشرق الأوسط .
وجميعنا نفهم الآن ، أن سلما دائما فى المنطقة لا يمكن تحقيقه الا اذا جلت اسرائيل عن كل المناطق التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ والا اذا استعاد الفلسطينيون حقوقهم الشرعية .
لقد مضى أكثر من ٢٧ عاما منذ أن انتهى الاعتلال الامبريالي لفلسطين ، ومع ذلك فان شعب فلسطين لا يزال محروما من حقوقه التي تعترف بها الأمم المتحدة في تقرير المصير بحرية وحرية التصرف في بلده وأرضه . وأن مسؤولية ذلك تقع على عاتق اسرائيل ، وكذلك على القوى الامبريالية والصهيونية التي تعمي اسرائيل وتؤيد سياستها العدوانية على الشعوب العربية .

بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية

وقد كان من الممكن أن نفهم أن إسرائيل التي تدين ببقائها وحياتها للأمم المتحدة عليها أن تحترم دائما وبصرامة مبادئ الميثاق وقراراته المنظمة . ولكنها قد انتهجت سياسة عدوانية توسعية فيها امتهان لقرارات الأمم المتحدة وميثاقها .

وحتى وقت قريب فان هذه الخطأ كانت محجبة ، وان مؤسسي إسرائيل كانوا يصرون تصريحات خبيثة عن رغبتهم في السلم ، وكذلك فانهم عند تعد ثهم في الدورة الأولى غير الحادية للأمم المتحدة في ١٦ آيار/مايو ١٩٤٧ ، فان ممثل إسرائيل بن جورينوف الذي أصبح بعد ذلك رئيس وزراء إسرائيل قال مايلي :

ان الرابطة الاسرائيلية والعربية القائمة على التعاون المتبادل سيسمح بانتعاش ونهضة الشرق الأوسط . نحن اليهود نتعامل مع تلمعات الشعب العربي في الوحدة والتقدم والازدهار وان الأمة اليهودية في بلدها يجب أن تصبح بلدا حرا مستقلا عضوا في الأمم المتحدة وهي تشاق للتعاون مع جيرانها العرب لكي تساهم في التقدم الاجتماعي وتطور المنطقة والاستقلال الفعلي لجميع البلاد السامية في الشرق الأوسط .

وهذا الاقتباس جاء من صفحة ٢٧٥ من تقارير اللجنة الأولى في جلسات الدورة الأولى غير العادية للأمم المتحدة .

وسرعان ما تجلى أن هذه الالفاظ الخبيثة لغيمة فانها شرعت في سياستها العدوانية التوسعية على حساب البلاد العربية المجاورة . وبدأت في طرد العرب الفلسطينيين من وطنهم ، واحتلت إسرائيل جميع الأراضي العربية في فلسطين ، وخلال اعتداء ١٩٦٧ احتلت ٢٠٪ من أراضي مصر و ١٥٪ من أراضي سوريا ، وان هؤلاء القراصنة الاسرائيليين يودون أن يدققوا سياسة هيرتزل وفيه في انشاء دولة اسرائيلية كبرى من النيل الى الفرات

وهناك طيونا عربي من الفلسطينيين طردوا من أرضهم ووطنهم خلال حرب ١٩٤٨/٤٩ ، وأن العدوان على مصر في سنة ١٩٥٦ وعدوان إسرائيل على ثلاث دول عربية في حزيران/يونيه ١٩٦٧ أدى الى احتلال جزء كبير من أراضي هذه البلاد . هذا هو التعاون الذي تحدث عنه السياسة الاسرائيلية وهذه هي سياستهم التي تتماشى مع شعورهم بالتفوق على غيرهم بصفاتهم شعب الله المختار هذه هي الأخطاء والجرائم التي تجرى ضد العرب الفلسطينيين وغيرهم من البلاد المجاورة .

وبهذا الصدد هناك حقائق عديدة نجد ها في الوثائق الرسمية في الأمم المتحدة. وفي تصريحات البلاد العربية وغيرهم من البلاد في مختلف اجتماعات الجمعية العامة وفي اجتماعات مجلس الأمن.

وان العسكريين الاسرائيليين مستمرون في عدوانهم الارهابي على معسكرات الفلسطينيين الذين يعيشون في جنوب لبنان ، ونتيجة لذلك فانه هذا العام فقط هناك مئات من الضحايا ماتوا بسبب هذه الهجمات ، ومنذ ١٩٦٧ حتى ١٩٧٤ قضى الاسرائيليون على ١٩٠٠٠ مسكن للفلسطينيين في غزة وعلى شاطئ الأردن وهذا معناه القضاء على ٣٨٠ مجمع سكني ، وهذه هي السياسة المخططة للصهيونية التي ترفض للفلسطينيين حقهم في الاستقلال وفي تقرير المصير .

وان هذا الارهاب الذي يلجأ اليه الاسرائيليون في الأراضي العربية المحتلة يجعلنا نذكر بلا شك الأعمال المبريالية النازية ، ولذلك علينا أن نذكر ممثل اسرائيل أن قرارات محكمة العدل الدولية التي وافقت عليها الجمعية العامة في ١١ كانون أول / ديسمبر عام ١٩٤٦ في القرار ١٩٥ (١) كانت تقضي بمقاب صارم لتلك الجرائم الوحشية على الانسانية وجرائم الحرب .

وعلى أن نذكر أيضا بالاتفاق الذي اتخذته إحدى الدورات الأخرى على عدم التساهل في الجرائم ضد الانسانية وجرائم الحرب . ان اسرائيل تتبع سياسة الأمر الواقع معتقدة أنه مع مرور الوقت ستنسى هذه الجرائم ولكن ستبقى ثمارها ولكن لا البلاد العربية ولا المجتمع الدولي سيتساهل في هذه الأعمال العدوانية الاجرامية .

. واليوم نرى الموقف في الشرق الأوسط مقلق للغاية ، فان اسرائيل تنفق ٤٥ ٪ من دخلها القومي على النفقات الحربية والتسلح ، كما أن هناك طائرات من الذهب تقدم لها لهم مختلف الأوساط الصهيونية من مختلف البلاد والتي تتدفق عليهم من ضرائب هذه البلاد . ان اسرائيل تحصل على ٦٥ ٪ من دخل الاسرائيليين في شكل ضرائب للتسلح والحروب ، وفي خلال الأعوام الأخيرة زادت نفقات المعيشة في اسرائيل بما يعادل أكثر من ٥٠ ٪ وكل ذلك مع الاتمهان الدائم لحقوق الاسرائيليين أنفسهم ولتمويل الحرب والعدوان على جنوب لبنان وعلى سوريا ومصر وغيرها من البلاد العربية .

ومن الطبيعي جدا أن هذه السياسة الخارجية العدوانية والسياسة الداخلية الرجعية لاساسة تل أبيب تؤدي الى تمرد شعب اسرائيل وهذا ما نلاحظه في بعض الأحداث التي وقعت أخيرا

داخل البلاد والتي تعدت عنها حتى الصحافة المدافعة عن الصهيونية . غير أن المقاومة التي تصالدهم بها اسرائيل والاتحاد المتزايد بين البلاد العربية والتأييد للقضية العادلة للفلسطينيين من جانب الاتحاد السوفياتي والبلاد الاشتراكية الأخرى وغيرها من البلاد المصيبة للمسلم وللحرية قد فرغت على اسرائيل عزلة دولية لم يسبق لها مثيل .

وكل ذلك يجب أن يكون تعذيرا لاسرائيل ويجب أن تستخلص منه المغزى والدرس القاسي الذي يجب أن تعرفه بناء على هذا المسلك الدولي .

واننا نتذكر أنه خلال العمليات العسكرية في الشرق الأوسط في أكتوبر ١٩٧٣ وافق مجلس الأمن على القرار ٣٣٨ (١٩٧٣) لوقف إطلاق النار وتطبيقه العاجل وتطبيق القرار رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) تطبيقا كاملا ، وقد أكدت هذا القرار قرارات أخرى بعد ذلك من مجلس الأمن ومن منظماتنا .

وقد تقرر أنه من الأفضل الاسراع في ايجاد حل سياسي لمشكلة الشرق الأوسط وقد اعتنت مشاورات جنيف بهذا الشأن ولكن حاول البعض أن تحل محل هذا الموضوع مناقشات وراء الكواليس وحلول جزئية وخطط جزئية ويتم فصل القوات في سيناء وفي مرتفعات الجولان وهي خطوات نافعة بلا شك كمرحلة أولى ولكن لا يمكن أن تحل محل حل سياسي كامل فهذه مجرد خطوات أولية لوقف حدة الحرب ولكن الاسرائيليين متمسكون ببقائهم في الاراضي المحتلة ، بل أنهم يحاولون أن يستقروا فيها وأن ساسة اسرائيل يحاولون بكل الطرق التخلي عن متابعة محادثات جنيف وهم يصرحون بأنهم لن يعودوا إطلاقا الى حدود ١٩٦٧ ولن يعترفوا بالحقوق الشرعية لشعب فلسطين . ولا شك أن الشعوب العربية وشعب فلسطين لا يمكن أن يتساهلوا في هذا الموقف أو يقبلوه فهم منتصرون في كفاحهم البطولي لتأكيد حقوقهم القومية وأن هذا الكفاح العادل يحصل على تأييد متزايد في العالم .

وهذا الكفاح الذي تقوم به بشكل خاص منظمة التحرير الفلسطينية التي أعترف بها كالممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين من جانب مؤتمر الرؤساء العرب الذين اجتمعوا في الجزائر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣ وكذلك في مؤتمر القمة الاسلامي في لاهور شباط/فبراير ١٩٧٤ ، وان هذه المسؤولية الدولية لمنظمة التحرير الفلسطينية قد تكرست في القرار الذي اتخذناه هنا في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر الماضي في الجمعية العامة والذي تمت الموافقة عليه بأغلبية ساحقة ، واشتركت في وضع هذا القرار بيلوروسيا ، وهو الذي قضى بدعوة ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في النقاش الخاص بالقضية الفلسطينية ، واننا نرحب بممثلي منظمة التحرير الفلسطينية ونقدم اليها يد التعاون والتضامن .

بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

وخلال حروبنا عرفنا ما هو الكفاح ضد النازية التي أغارت علينا ، وقد مات حوالي ربع سكان بيلوروسيا في هذه الحروب وأن مشيعينا ومؤيدينا قد ساعدونا في طرد هؤلاء النازيين ولنا من الصهيونيين يسمون المكافحين العرب الارهابيين ، وكيف يمكن أن يكون هؤلاء الذين يحاولون طرد الغازی ارهابيين ؟ ، ولكنهم بهذا يحاولون أن يغطوا احتلالهم وجرائمهم بالحدث عن الارهابيين ولكن هذا كله لا يمكن أن يخفي جرائم الحرب والجرائم الانسانية التي تقوم بها اسرائيل ضد هؤلاء الذين يحاولون الدفاع عن حقوقهم وعن حريتهم . اننا نتعاطف مع حركة التحرير الفلسطينية ومع الشعب الفلسطيني الذي يحاول التحرر واسترجاع وطنه وحقوقه .

ومنذ بضعة أعوام وصل الى بيلوروسيا السيد ياسر عرفات ومجموعة من ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية ، وان هذا الوفد الذي جاء الى بيلوروسيا حصل على ضيافة أخوية وتأييد شامل ، وأن الفلسطينيين متأكدون من تعاطفنا وتأييدنا لقضيتهم العادلة ومع كفاحهم المشرف ضد الصهيونية وضد الاسرائيليين المحتلين .

وأيا كانت الجهود التي يقوم بها ممثلوا اسرائيل هنا الذين يحاولون أن يسيئوا الى سمعة منظمة التحرير الفلسطينية وقادتها فانها لن تؤد الى أي جدوى ، فاننا سنرى عاجلا أو آجلا وأتعمش أن يكون ذلك عاجلا لصالح اسرائيل نفسها أن تعترف بالحقوق القومية لشعب فلسطين ، ولا يمكن أن نستمتع هذه الادانة التي يتشدقون بها ضد من يسمونهم بالارهابيين وذلك بهدف اخفاء جرائم الصهيونية لان سياستهم قائمة على العدوان على البلاد العربية .

ومنذ سنين طويلة هذه أول مرة تتناقش فيها الأمم المتحدة بغير تأكيد الحقوق القومية للفلسطينيين وهذا الأمر هام جدا في حد ذاته فان معنى هذا تأييد عالمي دولي لحقوق الفلسطينيين وضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ ولا بد أن تلتزم اسرائيل بتنفيذ كل قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن لتحقيق السلم في الشرق الأوسط .

وان جمهورية بيلوروسيا السوفياتية شأنها شأن الجمهوريات السوفياتية والاشتراكية الاخرى تؤيد تنفيذ قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة للجلاء عن جميع الأراضي العربية المحتلة واعطاء شعب فلسطين حقه في تقرير المصير واعطائه ايضا الحق في الحصول على دولة مستقلة ، فيجب أن يتم ذلك دون أي ابطاء اذا اردنا أن نوجد سلما دائما عادلا في الشرق الأوسط ، فعندئذ

بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

أى عند ايجاد هذا السلم يمكن أن يستتب الأمن في جميع البلاد في المنطقة أى في البـلاد العربية وفي اسرائيل نفسها .

ولذلك فان بيلوروسيا ستؤيد الاستئناف لمحاولات السلم في جنيف مع اشتراك جميع الأطراف المعنية بما في ذلك ممثلي الشعب الفلسطيني .

وان شعب بيلوروسيا شأنه شأن كافة شعوب اتحاد الجمهوريات السوفياتية يؤيد دائماً كفاح البلاد العربية وخاصة كفاح شعب فلسطين ضد المدوان الامبريالي ولتأييد ايجاد سلم عادل دائم في الشرق الأوسط .

السيد سيبيتو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (الكلمة بالانجليزية) : ان القرار الذي اتخذته هذه الهيئة الدولية بقرارها رقم ٢٢١٠ (د-٢٩) ، الذي أقرته في ١٤ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٤ بدعوة منظمة تحرير فلسطين ممثل الشعب الفلسطيني للاشتراك في مداولات الجمعية العامة حول قضية فلسطين في الاجتماعات العامة ، أمر سوف يسجله التاريخ كعلامة على الطريق وخلاوة هامة في اتجاه تصميم الأمم المتحدة على أن ترقى الى مستوى ميثاقها . وهكذا أصبح ممكناً وبعد فترة طويلة من الإنكار ، أن نجد فيما بيننا هنا الممثلين الحقيقيين للشعب الفلسطيني برئاسة زعيمهم السيد ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة تحرير فلسطين ، والقائد العام للشورى الفلسطينية ، ان وفد تنزانيا يغتتم هذه الفرصة لكي يثني على الزعيم العظيم للشعب الفلسطيني لخطابه الهام الذي ألقاه أمام هذه الجمعية ، والواقع أن خطابه هذا قد أعطى المجتمع الدولي صورة مباشرة أكثر وضوحاً لهذه المشكلة التي ظلت قائمة لعشرات السنين ، والتي ظلت منظمته تتجنبها .

ومما له أهمية خاصة ، أن جمعيتنا تبحث حاليا هذه القضية ، ذلك أننا جميعا نحرف الموقف المتوتر الذي يسود في الشرق الأوسط ، ولا بد أن نكون قد أدركنا جميعا الآن أسباب هذا التوتر . ان وزير خارجيتي أثناء حديثه أمام هذه الجمعية في أول تشرين الأول / أكتوبر أعلن مايلي :

" ان حكومتي تعتقد ، وهي مقتنعة ، بأنه لا يمكن لأى سلام أن يستقر في المنطقة ما لم يقيم على أساس مبادئ أساسية محينة . وهذه المبادئ تتضمن القبول المطلق من جانب اسرائيل لمبدأ عدم جواز تملك الأراضي العربية بالقوة ، وضرورة التوصل الى حل عادل ودائم للمشكلة الفلسطينية . ان تجاهل هذين العنصرين سوف يعني تجاهل الواقع ، وأى ترتيبات تتم بغير الاعتراف المناسب بهذه المبادئ ^٤ سوف يؤدي الى سلام مهزوز آخر " .

إن الأمم المتحدة ، بمناقشة قضية فلسطين ، ومحاولة التوصل الى حل يصحح الظلم الذي حاق بالفلسطينيين ، فانها بذلك شرفت على سببها من الشببين الرئيسيين للصراع ، بل السبب الرئيسي فعلا للموجعة .

ان جوهر القضية المطروحة علينا الآن ينطوي على أهم المبادئ التي يتضمنها ميشاق منطقتنا . فمن ناحية ، فانها تنطوي على الحقوق الأصيلة والطبيعية للشعب ، ومن ناحية أخرى ، فانها تنطوي على جوهر السلام والأمن في الشرق الأوسط بوجه خاص ، وبالنسبة للعالم ككل . ان

هذه الجوانب ، وتلك الجوانب المتعلقة بحقوق الانسان وكرامته وقيمة الفرد الانساني ، فضلا عن الحفاظ على السلام والأمن الدوليين ، تعتبر العمود الفقري للمبادئ التي قامت عليها هذه المنظمة والحق أنه بالنسبة لوفد بلادى ، فان مبادئ التملك والتمتع بالحقوق الأصلية من جانب الشعوب وحقوق السلام والأمن أمور لا يجوز انتهاكها . وانطلاقا من هذا الايمان ، فان تنزانيا ظلت دائما تعرب عن تضامنها مع شعب فلسطين في جهودها الرامية الى الحصول على حقوقه المشروعة والأصلية .

ان وفد بلادى يرى أن المجتمع الدولي لا يجب بعد الآن أن يدفن رأسه في الرمال وأن يهمل شكاوى وحقوق الفلسطينيين المشردين على أمل أن عاصفة نضال الشعب الفلسطيني سوف تمر دون مبرر كذلك لا يجب على مناعتنا - كما كانت تفعل في الماضي - أن تتناول القضايا الهاشمية والأعراني الظاهرية وتتجاهل أو تتجنب الجوهر الحقيقي لمحنة شعب فلسطين . ان عمل ذلك سوف يحسني تشويه حقائق التاريخ ، ومرة أخرى تجاهل مسؤولياتنا . وذلك لأن قضية فلسطين هي أساسا قضية عدالة وعرقية وسلام . ان التاريخ المرير والشاق للشرق الأوسط الذى يقوم أساسا على قضية فلسطين يوضح بجلء أن هذه العناصر - على وجه التحديد - هي التي يفتقر اليها والتي تنكر أو تنتهك . ان الاجراء الأولي الذى قامت به الأمم المتحدة الوليدة هو الذى كان السبب الأساسي في المشكلة الحالية - وأنا أشير هنا الى قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ (٥-٢) - كان يسعى في بنود خطته الى تحقيق :

" ان يضمن لكل الأفراد حقوقا متساوية لا تنطوى على أى تمييز فيما يتعلق بالشؤون المدنية والسياسية والاقتصادية والدينية ، والتمتع بحقوق الانسان والحريات الأساسية بما فيها حرية الدين واللغة والكلام والنشر والتعليم والتجمع " .

ولعله مما يثير الاهتمام أن نلاحظ أن الجوانب الأساسية لهذا الجزء الذى اقتبسته جاءت ضمن أشياء أخرى ، من تقرير اللجنة الانجلو أمريكية - لجنة التحقيق - الصادر في نيسان / أبريل ١٩٤٦ ، والذي قرر - ضمن اشياء أخرى :

" عتي مكن أن تنتهي مرة واحدة من فصل مطالب اليهود والعرب في فلسطين فأننا نعتبر أنه

من الضروري أن يتم اعلان واضح للمبادئ التالية :

(١) أن اليهود لن يسيطروا على العربي ، وأن العربي لن يسيطر على اليهود في فلسطين

المتحدة) .

- (٢) أن فلسطين لن تكون دولة يهودية ، ولن تكون دولة عربية .
- (٣) أن شكل الحكومة الذي سوف ينشأ نهائياً ، لا يجب — تحت ضمانات دولية — أن يحمي ويحافظ على المصالح المسيحية والاسلامية واليهودية في الأرض المقدسة . وهكذا يجب أن تصبح فلسطين في النهاية دولة تحرس حقوق ومصالح المسلمين واليهود والمسيحيين ، وتعطي للسكان ككل أكبر قدر ممكن من الحكم الذاتي الذي يتفق مع المبادئ الأساسية التي تحدثنا عنها آنفاً .
- ان هذه المبادئ العامة وللوهلة الأولى كان يمكن أن تعني وجود فلسطين الديمقراطية وتأمين مصالح الكل وتشجيع وتميز قضية السلام .
- ولكن الواقع أثبت — منذ ذلك الحين — أنه بدلاً من حماية الحرية ، أو تشجيع مصالح السلام والعدالة ، فان هذا الاجراء من جانب هذه المنظمة قد تم تخريبه وتحويله الى سبب رئيسي للظلم وانكار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والتهديد الدائم للسلام والأمن في الشرق الأوسط ككل ، بل وللحالم كله .
- وبمجرد ظهور دولة اسرائيل ، فان سلطات هذه الدولة بدأت برنامجاً منتظماً ، ضمن فسي واقع الأمر أبعاد الشعب الفلسطيني عن التيار الرئيسي لتقرير مصير بلاده . ولقد تعقق ذلك عن طريق انكار الحقوق الأساسية لشعب فلسطين في المناطق التي تحتلها اسرائيل ، فضلاً عن أعمال الارهاب والتخويف والطرد .

ولقد كتب السيد ستيفين ب.ل. بنروز ، رئيس الجامعة الأمريكية في بيروت في عام ١٩٥٤ ، كتب عن المشكلة الفلسطينية : الماضي والمستقبل :

" لقد ارتكب الجانبان أعمالاً فظيعة ، ولكن بصفة عامة ، فإن المهابنة استفادوا أكثر من تكتيكات الارهاب التي تعلّموها جيداً على أيدي النازي ، وليس هناك شك في أن المذابح الرهيبة مثل تلك المذبحة التي وقعت في ديرياسين في نيسان /ابريل من عام ١٩٤٨ ارتكبت لهدف رئيسي وهو تخويف السكان العرب وارغامهم على الهرب ، ان الارهاب ماض ، ولقد أدت الى هجرة كبيرة ، وهذه الهجرة أدت بدورها الى النتائج التي يمكن أن نشهدها في مخيمات اللاجئين " .

وفي ظلّ هذه الخلفية ، وفي ظلّ أساليب الارهاب التي ارتكبت ضد الفلسطينيين فاننا نجد أنه من ذروة النفاق أن نستمع الى ممثلي السلطات الاسرائيلية يقولون بأنهم لن يتعاملوا مع منظمة تحرير فلسطين على الأسس المزعومة القائلة بأنها منظمة إرهابية .

ان نفس القوى التي أنكرت على الشعب الفلسطيني الحقوق المشروعة سعت الى أن تتشعر الدعاية القائلة بأن الشعب الفلسطيني قد ذهب الى المنفى باختياره ، ان مثل هذه الدعاية في أحسن الأحوال يمكن أن تعتبر اهانة للذكاء الانساني والضمير الانساني ، وفي أسوأ مظاهرها يمكن أن توضح العنف والاضطهاد الذي يمكن أن يرغم شعباً على أن يسعى الى الأمان في ظلّ النفي ، ومهما كان الأمر ، فان الحقائق وليس الدعاوى ، والتجارب والخبرات قد أظهرت ان الشعب الفلسطيني قد أُرغم على الخروج من وطنه وحرم من حقوقه الطبيعية حتي يكون هناك مكان للمستوطنين. ان الأخطار والظلم الكامن في سياسة النكار الكامل للحقوق المشروعة لشعب فلسطين والنفي الذي فرض عليهم أمر اعترف به المجتمع الدولي في عام ١٩٤٨ ، ذلك أن هذه الجمعية العامة في الفقرة ١١ من قرارها ١٩٤ (د - ٣) ، أكدت ضمن أشياء أخرى وأنا أقتبس :

" تقرر أن اللاجئين الذين يرغبون الى العودة الى ديارهم وأن يعيشوا في سلام

مع جيرانهم يجب أن يسمح لهم بذلك في أقرب وقت ممكن

انها فقط مسألة تسجيل لحقيقة أن اسرائيل لم تكف فقط برفض الالتزام بقرار الأم المتحدة ولكنها واصلت عمليات التخويف والقمع للشعب الفلسطيني . وهكذا فان تقريراً من رئيس هيئة الرقابة على

الهدنة في فلسطين بتاريخ ١٨ ايلول/سبتمبر من عام ١٩٥٠ ، ذكر أن الشعب الفلسطيني الذي أبعد عن أرضه .

" كان يطلب منه توقيع بيان يوافقون فيه على العودة الى غزة وعدم العودة الى اسرائيل والتغلي عن كل حقوقهم في ممتلكاتهم " . (S/1797)

وهكذا يتضح أن التشريد الجماعي للشعب الفلسطيني من أراضيه يشكل توقيعا على السياسة القائلة بحرمانهم من حقوقهم المشروعة في وطنهم ، وبالتالي فإن الشعب الفلسطيني تم تحويله الى الشعب الوحيد على هذه الأرض الذي أصبح كل عضو فيه اما انه لاجيء أو أنه يعيش تحت حكم عسكري معاد وغريب أو يخضع لهذه القوى ، ويحرم من حقوقه الأساسية في وطنه .

ان حقيقة أننا نناقش اليوم مسألة فلسطين تعتبر شاهدا على تعدي اسرائيل لقرارات الأمم المتحدة التي تعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وهو أيضا انعكاس لاهتمامنا - الاهتمام العالمي - من أجل

" تعزيز وتشجيع الاحترام لحقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز على أساس العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين " .

ان هذا الاهتمام وهو يتناقض مع المواقف العاطفية ينبع من التعاليم الأساسية لميثاقنا . ان التشدد الاسرائيلي الذي يوضحه رفر اسرائيل الالتزام بقرارات الأمم المتحدة له آثار أخطر وأوسع نطاقا .

ويجب هنا أيضا أن نسجل أن التشدد الاسرائيلي خلال ربع القرن الماضي قد أكدته أعمال عدوانية ضد الدول العربية المستقلة وحتى هذا التاريخ لا يزال تهديدا دائما للسلام والأمن الدوليين . واعترافا بذلك فإن حس شعب فلسطين في حقوقه المشروعة والسلام انعكس في قرار الجمعية العامة ١٩٧٢ كما يوضح الاقتباس التالي :

" ان الاحترام الكامل للحقوق الاميلة لشعب فلسطين عنصر لاغنى عنه من أجل اقرار سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط " .

والواقع انه بسبب القلق الناتج عن خرق السلام والأمن وانكار حقوق الانسان ، فان منظمة الوحدة الافريقية ومؤتمر الدول غير المنحازة ، وجهت ضمن أشياء أخرى وبدون جدوى نداءات عديدة وقامت بجهود مستمرة في هذا الصدد .

ومنذ أيام قليلة مضت فقط فانه ظهر في هذه الجمعية نفسها ان اسرائيل لا ترفض فقط الاعتراف بحقوق شعب فلسطين في بلاده ، ولكنها تسعى الى اثاره البليدة وأن تضع هذه الحقوق في أراضى أخرى ذات سيادة . فضلا عن ذلك ، فانه التزاما بهذه السياسة المؤسفة فان اسرائيل حاولت أيضا أن تذكر مجرد وجود المنظمة التي تمثل نضال الشعب الفلسطيني من أجل حقوقه المشروعة .

ان مثل هذا الموقف من جانب السلطات الاسرائيلية ليس فقط موقفا غير واقعي ولكنه يثير السخرية ، ان منظمة تحرير فلسطين شأنها شأن شعب فلسطين لا يمكن ببساطة أن نلغي وجودهما ، وبرغم الارهاب الشفوى من جانب المتحدثين باسم اسرائيل ، فان تمثيل منظمة تحرير فلسطين للشعب الفلسطيني واقع لا يمكن أن يتجاهله الا أولئك الذين يودون التصرف كالنعام ، ولم يكن المرء في حاجة الى أن يستمع الى ممثلي فلسطين لكي يعترف بشرعية حركة التحرير الفلسطينية . والواقع فان تلك وسائل الاعلام التي أظهرت موقفا متحيزا لاسرائيل قد أبلغت العالم بالتأييد الذي تتمتع به منظمة تحرير فلسطين من جانب الفلسطينيين ، وعلى سبيل المثال فان صحيفة النيويورك تايمز في ١٤ تشرين الثاني /نوفمبر تحدثت عن الأحداث التي وقعت في نابلس وقالت :

" ان أصحاب المحال في هذه المدينة العربية التي تحتلها اسرائيل اضربوا اضرابا عاما ، كذلك فان المئات من أطفال المدارس تظاهروا في الميدان الرئيسي صباح اليوم تأييدا لياسر عرفات ومنظمة تحرير فلسطين " .

ان نفس المقال في نفس الصحيفة يؤكد هذا الواقع بأن يقرر بعد ذلك :
" وما له دلالة أنه حتي الفلسطينيون الأكثر تحفظا يبدوا أنهم يقبلون منظمة تحرير فلسطين الآن باعتبارها الممثل الحقيقي للصفة العربية ، وهذا ينطبق على السيد كنعان ، وهو من أكبر رجال الأعمال في المدينة ، وعلى آخرين تم مقابلتهم اليوم من بينهم ، طيب ، وضابط سابق في الفيلق العربي الأردني ، ومحام ناجح " .

وذكرت نفس الصحيفة في ١٩ تشرين الثاني /نوفمبر ، وكذلك الراديو والتلفزيون الأمريكي تحدثوا عن المظاهرات التي قام بها الفلسطينيون في القدس الشرقية . ان حقيقة أن هذه المظاهر التأييدية لمنظمة تحرير فلسطين قد أدت الى العنف والضغط من جانب قوات الاحتلال لا ينفي صحتها وسلامتها ، انها توضح فقط عنف وبربرية القوى المحتلة وهي أعمال عنف نعرفها جميعا نحن الذين كنا ضحايا للاستعمار .

ومن هنا ، ومن الواضح ، أن نضال شعب فلسطين من أجل حقوقه المشروعة ليس نسيج خيال
كما يوّد أن يقول المعتدون ذلك . انه نضال حقيقي له زعامة معترف بها . انه نضال يعتبر في
عناصره الأساسية نضالا يعزز المبادئ الأساسية لميثاقنا .

وعندما سعيينا لبدء هذه المناقشات ، فقد كان أملنا الوحيد ، ولا يزال ، أن جهدنا الجماعي سوف يهدف الى ضمان تلك وتمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه المشروعة والأصيلة . ان تلك الحقوق قد تعززت بالقرارات المختلفة التي اتخذتها الجمعية العامة ، واتخذها مجلس الأمن . ولقد كان ولا يزال أملنا ، أنه بالنسبة لهذه القضية الهامة ، فان كل الاطراف المعنية سوف تكون بنسبـاء وإيجابية .

اننا نعتقد أن الوقت قد حان ، لكي تواجه هذه الجمعية هذه القضية ، بشكل جوهري ، وألا تسمح لنفسها أن تتأثر بالعواطف . ان تصميمنا الأساسي يجب أن يكون دعم المبادئ الأساسية للميثاق ، لضمان تلك شعب فلسطين لحقوقه المشروعة والأصيلة . وبذلك فاننا يمكن أن نتحرك في اتجاه اقرار سلام وأمن في الشرق الأوسط وضمان مصالح الجميع .

السيد سڭالي (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانجليزية) : ان قضية فلسطين — كما أوضح المتحدثون الذين سبقوني الى هذه المنصة — قد حظيت باهتمام الأمم المتحدة ، أكثر من أى قضية أخرى تقريبا . ان الأمم المتحدة لم تحسم الصراع الأساسي في الشرق الأوسط ، ولكنها حددت من الآثار الرهيبة لهذا النزاع . فضلا عن ذلك ، فاننا ان نواجه هذه القضية مرة أخرى ، فاننا يجب أن نذكر أنفسنا بالتاريخ الطويل والمشرف لجهود الأمم المتحدة للحفاظ على السلام . كذلك يجب أن نشي على أولئك الذين يخدمون في قوات السلام التابعة للأمم المتحدة في المنطقة ، وعلى أولئك الذين يقدمون مساعدات انسانية لضحايا الحرب .

ولا يجب أن ننسى آلام البشر ، الذين قاسوا ، والذين لا يزالون يقاسون من هذا الصراع . أولئك الذين يسعون الى حسم حقيقي لمشكلة الشرق الأوسط ، يجب دائما أن يحملوا في أذهانهم ، فكرة محنة الشعب والناس الذين غادروا بلادهم بسبب هذا الصراع ولم يستطيعوا العودة الى هذه الديار . ان استمرار الجهود من جانب المجتمع الدولي للتخفيف من مصاعب هذا الشعب ، أمور اساسية ، ولكن هذه الجهود وحدها ليست حلا .

ان الحل العادل والدائم للنزاع العربي الاسرائيلي ، فقط ، هو الذي يمكن أن يوقف عمليات القتل والمعاناة ، ويمكن أن يؤدي الى انتهاء الجراح . ان هدف هذه المنظمة يجب أن يكون هو السعي الى الوسائل لتعزيز التحرك نحو هذه الغاية ، وتجنب أي اجراء يجعل هذا التحرك أكثر صعوبة .

ان نشوب الحرب في العام الماضي في الشرق الأوسط ، أظهرت للمرة الرابعة في ربع قرن ، أن القوة العسكرية وحدها ، لا يمكن أن تحسم القضايا التي تثير الخلاف بين العرب والاسرائيليين . ولا بد أن يكون قد أصبح واضحا أن مزيدا من العنف لا يمكن أن يحقق السلام ، بل ، انه سوف يؤدي فقط الى تعزيز الكراهية ويعقد الخلافات ويضيف الى البؤس البشري .

ان البديل الوحيد للسعي لاحداث تغيير عن طريق العنف ، هو التفاوض . ان هذا الطريق أقل درامية ، ولكنه في النهاية يحتمل أن يؤدي الى تغيير مقبول . ان الانجاز العظيم في العام الماضي كان هو أن أطراف الصراع ، قد قبلوا هذا البديل في النهاية ، وأنهم لأول مرة ، بدأوا يجعلون هذا البديل ناجحا . ومن الجهود الرئيسية في هذا المجال ، وفي العلاقات العربية الاسرائيلية ، يمكن أن نجد في قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ لعام ١٩٧٣ والذي نجد فيه أن مجلس الأمن ولأول مرة يدعو الى اجراء مفاوضات مباشرة ، بالنسبة التالي :

" بين الأطراف المعنية ، تحت الاشراف المناسب ، بهدف اقرار سلام عادل ودائم . ان قبول الأطراف لعملية التفاوض التي بدأها القرار رقم ٣٣٨ لعام ١٩٧٣ ، أدت الى عقد مؤتمر جنيف للسلام ، والى الجهود الناجحة التي تلت ذلك للتوصل الى اتفاقيات لفصل القوات بين مصر واسرائيل ، وبين سوريا واسرائيل . وفي اتفاقيات الفصل بين القوات ، أكدت الأطراف قبولها لبدأ التوصل الى تسوية عن طريق المفاوضات ، خطوة فخطوة . ولقد فعلت الأطراف ذلك بالموافقة على أن تضمن العبارة التالية كفقرة أعيرة في كل اتفاق :

" ان هذا الاتفاق لا يعتبر اتفاق سلام نهائي . انه يشكل خطوة أولى في اتجاه سلام نهائي ، عادل ودائم ، وفقا لنصوص ونود قرار مجلس الأمن ٣٣٨ ، وفي اطار مؤتمر جنيف " . (م ٣ ، S/III98)

ان الآثار التي يمكن أن تترتب على أي انهيار محتمل في عملية التفاوض هذه ، أمور واضحة تماما . ان الحروب قد اندلعت في الشرق الأوسط أربع مرات في ستة وعشرين عاما ، لأن الشعب في هذه المنطقة لم يكن يعتقد أن الحوار البناء بين الأطراف أمر ممكن . ان حربا خامسة يمكن أن تهدد كل بلد ، ولا يمكن أن تؤدي الى أي كسب دائم لأي طرف .

ان الهدف الأساسي لحكومة الولايات المتحدة هو الحفاظ على قوة الدفع لعملية التفاوض .

ان الدكتور هنري كيسنجر قد عاد أخيراً من زيارة للشرق الأوسط ، استكشف فيها مع كل الزعماء في المنطقة المسألة الحيوية المتعلقة بمواصلة الاستفادة من التقدم الذي تم إحرازه بالفعل . ولقد كان الجواب لهذا السؤال الهام لا يزال موضع التساؤل .

وانا قدر لعملية التفاوض أن تستمر ، فان كل طرف يجب أن يظل ملتزماً بالمفاوضات . ان كل طرف لا بد أن يكون على استعداد لأن يقبل سلاماً عن طريق التفاوض مع الآخرين ، وكل طرف يجب أن يكون مستعداً لاتخاذ قرارات حول التقدم خلال التفاهم فيما بين الأطراف . ان هذا هو ما عقد مؤتمر جنيف من أجله ، تحت الرئاسة المشتركة للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، وهذا هو السبب أنه عندما اتفقت الأطراف على حضور المؤتمر ، فانها اتفقت أيضاً على أن دور المشاركين الآخرين سوف يناقش في المؤتمر .

ان أساس مثل هذه الخطوات في اتجاه السلام ، هي قبول كل الأطراف لمبادئ القرار ٣٣٨ (لعام ١٩٧٣) والدخول في مفاوضات بهدف تحقيق سلام دائم فيما بين الأطراف على أساس تقبله كل الأطراف . وانا رفض أي طرف من الأطراف هذا المبدأ الأساسي ، أو تشكك في حق أي طرف آخر في المفاوضات في الوجود ، فان آمالنا في التفاوض وفي السلام سوف تضع . وبالتأكيد لا بد أن يفهم الجميع أن اسرائيل لها الحق في أن تبقى كدولة ذات سيادة ، مستقلة في اطار حدود آمنة ومعترف بها .

وفي أثناء هذه المناقشات الحالية ، فان بعض المتحدثين سعوا الى أن يعادلوا بين الثورة والارهاب . وهناك من يرى أنه ليس هناك خلاف بين ذبح الأبرياء وبين النضال من أجل التحرر الوطني .

وهناك أولئك الذين يرغبون في مقارنة الثورة الأمريكية وحروب التحرير الكثيرة الأخرى خلال المائتي عام الماضية بالارهاب الذي لا يقوم على أى تمييز . ومع انه كانت هناك أمثلة خلال الثورة الأمريكية عانى فيها الأبرياء ، الا أنه لم تكن هناك أمثلة تباهى فيها زعماء الثورة بمثل هذه الجرائم أو سكتوا عليها . لم يكن هناك ضحايا ، في أى من الجانبين ، لسياسة متعمدة تقوم على الارهاب . ان أولئك الذين كونوا د ولتنا وحاربوا من أجل حريتنا لم يخضعوا مطلقا للذريعة السهلة القائلة بأن الغاية تبرر الوسيلة .

ونحن نأمل أن كل الدول الأعضاء سوف تؤكد من جديد تأييدها للتوصل لتسوية عن طريق المفاوضات في الشرق الاوسط ، وأن تؤكد تأييدها أيضا لقرارى مجلس الامن رقمي ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ و ٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ . ونحن نعرف أن هذه القرارات هي الأساس الذي تم تحقيق التقدم على أساسه حتى الآن . ونحن نعتقد انها لا تزال أفضل أمل لمزيد من التقدم . ومن هنا فإن السعي لتفجيرها يتضمن المخاطرة بمزيد من التأجيل بل انه يمكن أن يعرض للخطر احتمالات السلام في المستقبل القريب .

وبالتأكيد فإننا جميعا يمكن أن نقبل حقيقة ان المفاوضات يمكن أن تتم عندما تكون الاطراف على استعداد للتفاوض . وحكومة بلادى مقتنعة - بأن ما حققناه من نجاح في العام الماضي ، يميز اقتناعنا بأن الطريقة الوحيدة التي تجعل الأطراف ملتزمة بالمفاوضات هي التحرك قدما في اتجاه سلسلة من الاتفاقيات يكون كل اتفاق منها جوهريا بحيث يعتبر تقدما هاما ، ومع ذلك قد يكون كل اتفاق منها محدود بالقدر الكافي بحيث تستطيع الحكومات والشعوب أن تستوعبه وتقبله ، ان كل خطوة من هذه الخطوات يمكن ان تساعد على خلق ثقة جديدة ، وخلق مواقف جديدة يمكن اتخاذ خطوات أخرى في ظلها . ان هذا الأسلوب أدّى الى نجاح الاطراف خلال العام الماضي في اتخاذ خطوات جوهرية في اتجاه التوفيق بين خلافاتها .

ان حكومة بلادى تؤمن ايمانا قاطعا بأن الطريقة الرئيسية للتحرك نحو موقف أكثر استجابة لمصالح الفلسطينيين ليس عن طريق قرارات جديدة أو مناورات برلمانية درامية ، وانما عن طريق نسج المصالح الفلسطينية في عملية التفاوض القائمة على الأخذ والعطاء . وعن طريق هذه العملية ، فان المصالح الفلسطينية يمكن أن تنعكس بشكل أفضل في المواقف الجديدة التي يتم خلقها .

ان حكومة الولايات المتحدة تحتقد بأن أهم اسهام يضمن أن تقدمه هذه الجمعية العامة نحو فهم القضية المطروحة علينا هو أن تساعد على خلق جود ولى يمكن الا اراء من الحفاظ على قوة الدفع في اتجاه السلام . ونحن مقتنعون أيضا بأن المصالح المشروعة للشعب الفلسطيني يمكن أن تعزز في عملية التفاوض هذه ، وان هذه المفاوضات سوف تؤدي الى سلام عادل ودائم بالنسبة لكل الشعوب في الشرق الأوسط .

السيد دى بينيس (أسبانيا) (الكلمة بالاسبانية) : ان الروابط التقليدية والقوية التي تربطنا بكل الدول العربية ، والأهمية التي تعلقها أسبانيا على قيام العدالة واحترام كرامة الفرد الانساني باعتبار ان هذا هو العمود الفقري للسلوك الدولي ، تمثل الاسباب الرئيسية التي تحدد بوفد بلادى الى ان يشارك في هذه المناقشات .

اننا نلاحظ بارتياح ان مشكلة فلسطين ، التي ظلت لسنوات طويلة تبحث على انها " مشكلة لاجئين فلسطينيين " ، قد اعترف بها مؤخرا من قبل الجمعية العامة باعتبارها ، مسألة ليست مسألة احسان أو مساعدات لبعض اللاجئين ، وليست مسألة تحتاج الى تخفيف بعض الآلام ، ولكن باعتبارها مسألة لها أبعادها الحقيقية ومشكلة تتعلق بكيان وطني .

ان هذه الجمعية العامة الحالية تشهد بداية عملية تاريخية تتضمن التحرك نحو حل شامل لمشكلة فلسطين . وفي هذا الصدد ، فان وفد بلادى استمع باهتمام بالغ الى البيان الذى ألقاه رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة تحرير فلسطين ولا حظ بارتياح وجود وفد في هذه القاعة يمثل هذه المنظمة .

وطوال هذه السنوات ومنذ توقف الانتداب البريطاني على فلسطين ، فان الحكومة الأسبانية ، في كل المناسبات وعلى كل المستويات ، وفي لحظات لم يكن المجتمع الدولي فيها قد أصبح مدركا للطابع السياسي للمشكلة ، كانت دائما تؤكد ان الصراع في الشرق الأوسط لا يمكن أن يحسم بدون حل عادل لمشكلة الشعب الفلسطيني — الذى طرد من أرضه في سلسلة محزنة من الحروب والكوارث التي حاقت به .

كذلك ، فان وفد بلادى ينظر الى هذه المشكلة وهو يدرك حقوق الدول العربية في أن تستعيد أراضيها التي احتلتها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ .

وعند ما كنا أعضاء في مجلس الامن في عام ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ، فاننا أوضحنا أن عدم الالتزام بالقرار ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ أمر أصبح واضحا ونددنا بمحاولة استمرار الاحتلال الاسرائيلي . وقلنا في ذلك الحين ، كيف يمكن ان يطلب من الاطراف التي هي ضحايا للعدوان ان تضطر الى رؤية المناطيق التي احتلت بالقوة وقد أصبحت دائمة تحت الاحتلال : ان وفد بلادى كان يعتقد في ذلك الحين ولا يزال يعتقد الآن ان أحد الاسباب الرئيسية للموقف الذي نأسف له جميعا هو عدم الالتزام بالقرار ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ الذي أصدره مجلس الأمن .

وكما قلنا في ذلك الحين ، فانه يستحيل الاستمرار في احتلال أراضي الغير بقوة السلاح . وكلما استمر تأجيل الالتزام بقرارات المنظمة الدولية فان هذا سيجعل المنظمة أكثر ضعفا وبالتالي أصبح السلام والامن الدولي مهددا .

وفي هذا الصدد ، فان وفد بلادى لا بد أن يذكر وأن يؤكد بشكل خاص على القلق المستمر للاحتلال غير المشروع لمدينة القدس ، المقدسة ، وهي مدينة الأديان الثلاثة المقدسة ، والتي تتم احتلالها كلها منذ عام ١٩٦٧ وخضعت منذ ذلك الحين لعطية تهويد ، نندد بها لانها تشوه طابعها الاسلامي والمسيحي .

ان وفد اسبانيا يود أيضا ان يكرر في هذه الفرصة اعتقاده الجازم بأنه يجب ان يتم حل عادل ودائم لمشكلة فلسطين ، لانه اذا لم يتم التوصل الى مثل هذا الحل ، فان الشرق الاوسط ومنطقة البحر المتوسط التي نهتم بها باعتبارنا دولة نطل على هذا البحر ، ستال في حالة حرب مستمرة : سواء كانت حربا كامنة أو واضحة ، بل ان هذه الحرب قد تمتد الى أبعاد لا يمكن التفكير فيها .

وعن طريق الاتصالات الدبلوماسية على مختلف المستويات ، فان اسبانيا أكدت الحاجة الى أن تؤخذ الحقوق المشروعة لشعب فلسطين في الاعتبار ، وان تؤمن هذه الحقوق . ان القرارات المختلفة في هذه الجمعية قد أشارت الى ذلك . واسمحوا لي أن أنقل كلمات من الخطاب الذي وجهه وزير الخارجية الاسباني في الثاني من تشرين الاول / اكتوبر من على هذه المنصة :

" ان الصداقة القديمة والمستمرة من جانب اسبانيا للعالم العربي ، تجعل من الضروري بالنسبة لنا أن نعرب عن أطمنا في حل عادل ودائم للموقف في الشرق الاوسط . ان الاتفاقيات التي وضعت حدا للقتال في هذه المنطقة في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ يجب ان تكون سببا في أن نأمل في تحقيق المزيد . ومن هنا فان حكومة اسبانيا تعتقد أنه من المهم للغاية أن تنجح المفاوضات من اجل اعادة اقرار السلام في هذه المنطقة .

" ان شيئا ضروريا لازما ألا وهو وقف الأنشطة العسكرية وكل الأعمال العنيفة وسحب القوات من الأراضي التي احتلت بالقوة واحترام قرارات أجهزة الامم المتحدة والسعي من أجل حل عادل ودائم للمصالح المشروعة وخاصة الاعتراف وتنفيذ الحقوق الانسانية والسياسية لشعب فلسطين . ان هذه المهمة كبيرة وواسعة النطاق والمجتمع الدولي كله يجب ان يشارك فيها . ومن هنا فان اسبانيا تؤيد بحث الجمعية العامة لمشكلة فلسطين في كل جوانبها . " (الجلسة ٢٢٥٣ صفحة ٦٧ ، ٦٨) ان البيانات التي ألقتها اسبانيا مؤخرا في هذه الجمعية وفي اليونسكو وفي المنظمات الاخرى مثل منظمة ICAO توضح سلامة موقفنا .

وفي اثناء مناقشات مشكلة فلسطين كمسكلة لاجئين في الماضي ، ففي هذا الاطار فان حكومة اسبانيا كانت تؤيد القرارات التي تطالب بعودة اللاجئين .

كذلك فان حكومة اسبانيا تسهم دائم بمبالغ كبيرة لكي تخفف على قدر الامكان من معاناة اولئك الرجال والنساء والاطفال الذين ظلوا لثلاثين سنة يعيشون بعيد عن وطنهم .

كذلك فاننا رحبنا في جامعات اسبانيا بالكثيرين من الشباب الفلسطيني عن طريق اجراءات خاصة تم اتخاذها بالنسبة لهم .

ومتى تم حل الناحية الانسانية لهذه المشكلة ، فان حكومة بلادي تود أن تسهم على قدر الامكان في حل بناء للمشكلة السياسية . وهذا يتطلب حق هذا الشعب في تقرير المصير واستعادته لحقوقه

الانسانية والسياسية . ومن هنا فانه من الحتمي ان تنسحب اسرائيل بصفة عاجلة من الأراضي التي احتلت منذ عام ١٩٦٧ . وفي عهد الصواريخ فان القول بأن السيطرة على واد معين يقتضي السيطرة على تل معين يعتبر أمراً لا معنى له . فالمطلوب الآن هو حل سياسي للمشكلة على اساس النقاط السابقة التي تحدثت عنها ، وعلى اساس ضمانات دولية .

ان حكومة اسبانيا التي تلاحت باهتمام بالغ الجهود التي تقوم بها الدول العربية من أجل اقامة سلطة فلسطينية وطنية . ونحن نعتقد أنه قد أصبح واضحاً تماماً للعالم أنه في إطار الامنة العربية الحالية هناك شعب ، هو الشعب الفلسطيني ، شأنه شأن الشعوب الاخرى ، فمن حقه ان يكون له وجود وطني ، ومن حقه أن يكون له وطن وان يعطي حق تقرير مصيره . ان هذا امر واقع يجب على المجتمع الدولي أن يأخذه في الاعتبار منذ الآن فصاعداً ، وهو واقع ازدادت أهميته في هذه المناقشات . ان كل المصالح المشروعة وكل حقوق الانسان وكل الحقائق السياسية يجب الاعتراف بها مهما كانت هناك صعوبات في أن ننفذ الاجراءات التي يتم اقرارها .

ويسبب هذا كله ، وفي الختام ، فان وفد بلادى يعتقد أنه لا يمكن التوصل الى أى تسوية شاملة لمشكلة فلسطين بدون منظمة تحرير فلسطين الموجودة الآن بيننا مثقلة لشعبها .

السيد رحال (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية) : ان مبرر وجود وفد من منظمة تحرير فلسطين في هذه القاعة ، يعيد لمحفلة كرامة كان قد فقدها منذ الحدث الذي وقع في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ ، حيث كانت هذه الجمعية قد أخذت القرار المؤسف ، قرار تقسيم بلد والحكم على شعب بعذاب لا يزال حتى الآن يمانيه . وهذه المنصة التي طالما دنستها الاكاذيب والخبث والصفاقة والحماقة ، لن تسترد مهابتها الا اذا ترددت من فوقها عبارات تدل على أسى المشاعر الانسانية وتطالبات العدالة والحرية والتي يتسم بها العالم الحديث . ان منصة الأمم المتحدة قلما حظيت من قبل بمثل هذا الشرف الذي تلقته باستقبال رئيس منظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات الذي جاء الينا ليسمع صوت شعبه لا متهم ولا شاكيا لا يهدد ولا يتوعد ولا يسب ، ولكن لكي يقول أن شعب فلسطين لم يقبل أن يموت ويفنى . ان هذا الشعب يتغل عن حقوقه ولم تنضب بعد كل امكانياته في الدفاع عنها . ولكنه مستعد لأن يوجه ناظره الى المستقبل وأن يساهم في تشييد سلم يحترم كرامته وشخصيته وامتيازاته القومية .

لقد سمعنا هذا الصوت . وكان يمكن ، لهذا الصوت أن يكون قارسا دون أن يثير عجبنا ، وكان يمكن أيضا أن يكون صوتا يعبر عن مرارة الحقد والتشكك ، ولكنه نسي الاجحاف ، والطرده ، والخيانة ، والاحتقار ، وبؤس الماضي ، وجاء هذا الصوت معبرا عن الشجاعة والأمل ، والايان بالمستقبل والثقة التي يجدها في تلك الحكمة التي تجلت بعد وقت طويل لدى منامتنا .

وفي نفس اليوم استمعنا أيضا لتلك المبالغات الهيستيرية من مثل اسرائيل ، الذي ، سمح حسب العادة ، لهؤلاء الذين رفضوا حتي الآن أن يفهموه ، أن يعرفوا بشكل أفضل الفهم — الصهيوني للسلم والحرية وكرامة الشعوب . فجاء هذا السيل الجنوني ، الذي تدفق ليخفي فظاعة الأحداث بعنف الكلمة ، لاهدف له ألا بلبلة مداولاتنا وصرف انتباه الجمعية العامة عن المشكلة الأساسية التي يجب أن تتركس لها اهتمامها .

ان هذا النقاش يعترف الجميع بقدره وقيمه ، لأنه لأول مرة منذ سنة ١٩٤٧ ، هاهي الجمعية العامة أمام هذا الوضع الذي خلقته بنفسها فتجد أن أمامها الآن امكانية تقييم نتائج قرار التقسيم ، وربما هي الآن في موقف يسمح لها أكثر مما مضى بأن تقوم بدور كفيل بالتقريب بين الأطراف ، يتفق بشكل أفضل مع هذه المهمة التي أدت من قبل الى تفريق شمل شعب والى ايجاد أزمة لم تستطع بعد أن تتحكم فيها . وحينما قرّرت الجمعية العامة أن تشرك في أعمالها ممثلي شعب فلسطين ، فانها أثبتت رغبتها في أن تذهب الى عمق الأمور وأن ترى الحقائق كلها وتبحثها . واننا لمتأكدون بأنها ستعرف كيف تقيّم بذاعة مثل اسرائيل وتعطيه ما يستحق .

ولاشك ، انه كان لابد من مضي وقت طويل ، لاقناع المجتمع الدولي — أو على الأقل اقناع جزء من هذا المجتمع الدولي — بالطبيعة الحقيقية الفعلية لتلك المشكلة التي انتهت الأمر بتسميتها " مشكلة الشرق الأوسط " . وان الحروب التي توالى في هذه المنطقة والتي ساهمت في تعزيز هذا الحقد والكره وايجاد مصاعب جديدة ، أثبتت أن المشكلة الحقيقية لم تكن كما ادعى البعض ، مشكلة أمن اسرائيل أو تحديد حدودها . ولكي نكون أقرب من الحقيقة ، فلقد كان من الأفضل على الأقل أن نعترف بأن الأمر كان يتعلق بأمن البلاد العربية ، هذا الأمن الذي تعرض دائما للخطر ، وحدود الدول العربية التي امتهنت باستمرار . فالعنصر الجوهرى في هذه الأزمة ، وهو الذى يعتبر أصل المشكلة ، والذي يجعل المشكلة أكثر حدة وفداحة هو ما يثيره الوضع الحالي لشعب فلسطين والاستجابة لمطالباته الشرعية وتقرير مصيره ومستقبله .

ويمكننا أن سند هـش لبطء البعض في ادراك هذه الوجهة من الموضوع واننا نأسف على ذلك ، وسـا لاشك فيه أن اصرار البعض على عدم اعتبار مشكلة فلسطين سوى مشكلة انسانية ترتبط بمعاونة اللاجئين ، قد أضاع سنين طويلة في البحث عن تسوية للموقف في الشرق الأوسط ؛ وهذا التأخير جعل هذا الوضع أكثر تشابكا وتعقيدا وأكثر ايلاما . واننا ان نعترف الآن بأن المشكلة الفلسطينية هي العنصر الجوهرى في أزمة الشرق الأوسط ، وان نسلم بأن ادراك الحقوق القومية لشعب فلسطين هو أساس كل حل لهذه المشكلة ، فان الجمعية العامة اجتازت خطوة ومرحلة هامة ، تسمح لها بالنظر ، في امكانية تسوية فعلية تأخذ في الاعتبار كل العناصر التي تشكل هذه المشكلة .

منذ سبعة وعشرين عاما ومشكلة الشرق الأوسط معروضة على هذه الجمعية ومن ثم يمكننا أن نفترض بأن معطياتها معروفة . على الرغم من التشويه والدعاوى التي تدخلها فيها الدعاوى الصهيونية . والتي أمكن للزمن أن يصححها . ولذلك فلا داعي لأن نعود الى الوراء لكي نتحدث عن شرعية حقوق شعب فلسطين . ويكفي لنا أن نرجع الى عام ١٩٤٧ لكي نعرف كيف حددت هذه الحقوق وماهي القيمة التي تتمثل في المتطلبات الفلسطينية حسب الانصاف والقانون الدولي .

ان قرار تقسيم فلسطين ، الذى اتخذته الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٤٧ ، لا يعتمد على تمتع شعب فلسطين وممارسته لحقه في تقرير المصير . واذا كان هذا القرار يرضي جزءاً من السكان الذين كانوا يمثلون في الأقلية اليهودية ، فمن الجلي أن هذا القرار كان يعارض رغبة الأغلبية الساحقة . وبالرغم من أن هذا القرار قد اتخذ في الظروف التي يعرفها الجميع عن قرار تقسيم فلسطين فان هذه الجمعية العامة ، قد تجاهلت حق تقرير المصير لشعب فلسطين ، وبذلك فتحت فصلاً أولياً لمتطلباته العادلة .

ولا أود أن أطيل الحديث عن الأخطاء الأخرى لهذا القرار ، ولا عن هذا الدور غير الشرعي ، الذى سمحت الجمعية العامة لنفسها القيام به ، ولا عن زيف الوثائق التي اعتمدت عليها في اصدار قرارها . ولكن بالرغم من هذا الاجحاف الصاخ ضد شعب فلسطين ، وهذا الاعتداء الذى لا يخفى على سيادته ، فان هذا القرار لم تحترمه الفئة اليهودية ، لأن هذه الدولة الصهيونية التي قامت عقب انتهاء الحماية البريطانية ، لا علاقة بينها وبين مقومات المنطقة والسكان والتشكيل السياسي لتلك الدولة اليهودية ، التي نرى عليها القرار . وهذا يعزز اذن متطلبات شعب فلسطين ، ولا يمس اطلاقاً حقه في تقرير المصير .

ولكن السياسة التي اتبعتها اسرائيل ، والتي تتبعها ، لا رغام الفلسطينيين على الفرار من بلادهم ، قد زادت هذا الموقف حدة ، هذا فضلا عن الاعتداءات على الشعب الفلسطيني في مجموعه ، تلك الاعتداءات الأخرى التي فرضت على كل فرد فلسطيني في كرامته الانسانية وحرياته الأساسية ، وراثته الشخصي . ان الفلسطينيين الذين تحولوا الى لاجئين ، لهم اذن الحق في التعبير عن متطلبات من نوع آخر ، متطلبات لها ما يبررها ، وترتبط بلاشك بمسؤولية اسرائيل ، ولكنها أيضا تمس مسؤولية المجتمع الدولي كله ، ومسؤولية منظمنا قبل كل شيء آخر .

ان الجمعية العامة ، بل ومجلس الأمن أيضا ، قاما عدة مرات بفحص هذه القضية الخاصة . وأود أن اذكر أيضا أن هذه القضية كانت تمثل آخر صورة اتخذتها المشكلة الفلسطينية . وهناك قرارات عديدة بهذا الشأن تتخذ من دورة الى أخرى ، وتذكر بحقوق اللاجئين الفلسطينيين — وتطالب اسرائيل بتنفيذ القرارات التي صدرت بشأنهم . ولكننا نعرف — ولا داعي لأن أُلح على هذه النقطة — هذه الاستهانة التي رأيناها دائما من جانب اسرائيل ، واستخفافها بقرارات هذه

السنامة، فحقوق اللاجئين الفلسطينيين ، وحقوقهم القومية أيضا بقيت مجرد حبر على ورق . أو مجرد مراجع نذكرها بطريقة دورية في وثائق لا قيمة لها .

ولا يمكن لأحد أن يتصور المسؤوليات الثقيلة التي تقع على عاتق الأمم المتحدة بالنسبة للاجئ الذي يعاني منه الفلسطينيون ، والتي ارتبطت بنية سيئة لا يمكن أن نقبلها . ان الأحكام التي وردت في خطة تقسيم فلسطين ، تدل على سذاجة من جانب الجمعية العامة التي لا شك أنها كانت تجهل الى حد كبير أهداف ونوايا الساسة الصهيونيين . وفي الواقع ، فان الدولة اليهودية التي نص عليها في قرار التقسيم والتي تضم أكبر قسم وأغنى قسم من فلسطين ، كان من المفروض أن تضم شعبا يجمع بين اليهود والمسلمين والمسيحيين من الفلسطينيين . وهذا معناه جهل بالأطماع الصهيونية .

هل لنا أن نذكر بأن الساسة الصهيونيين ، عندما فكروا في ايجاد دولة يهودية في فلسطين ، لم يفكروا لحظة واحدة في أن الأمر كان يتعلق بمنطقة مسكونة فعلا . وأن مصير سكانها يجب أيا كان الأمر أن يؤخذ في الاعتبار ، ولكن هذا التجاهل الاجرامي نراه جليا في تلك الشعارات التي تردت عندئذ من جانب الحركة الصهيونية والتي طالبت بفلسطين " كوطن بلا شعب ، لشعب بلا وطن " .

وان الجيل الثاني من الساسة الصهيونيين قدّر الأمر بشكل أفضل حيث أدرك وجود شعب أصلي في ذلك الوقت الذي شرع فيه في سياسة للاستعمار اليهودي لفلسطين . ولكن هذه المشكلة لم تكن لتعترض سبيله الى حد كبير . وعلينا أن ننظر الى هذا الحوار الذي ذكره ليلينثال :

في اجابة على سؤال للاستاذ اينشتاين : ماذا سيكون مصير العرب اذا أعطيت فلسطين لليهود . رد عندئذ وايزمان قائلا : من هؤلاء العرب ؟ انهم لا وزن لهم ولا ثقل . وان وايزمان كان من بين هؤلاء الذين كانوا يعرفون تماما أهمية المشكلة العربية .

ولكن مسلك الساسة الصهيونيين والسياسة التي اتبعوها باستمرار ، يمكن تفسيرها بسهولة اذا رأينا المهمة الأساسية والهدف الأول للأيديولوجية الصهيونية التي تستهدف ايجاد طابع يهودي صرف لهذه الدولة . ان المذابح والجرائم والارهاب الذي مارسته عصابات الارهابيين الصهيونيين لم يكن له هدف آخر سوى طرد وفرار الشعب والسكان الأصليين لخلق دولة يهودية صرفة .

وما من شك لدينا اطلاقا في أن الدولة الصهيونية ، التي ظهرت بهذا الشكل على أرض فلسطين لم تكن تتمشى اطلاقا مع ما تصوره هؤلاء الذين دافعوا عن التقسيم وهؤلاء الذين سارعوا بالاعتراف بتلك الدولة اليهودية . فقد كان من الصعب في الواقع التفكير سنة ١٩٤٧ أن شعبا عانى اكثر من غيره من التمييز العنصري ثم تغلص من تلك المحاولة الاجرامية للقضاء عليه كان من الصعب أن يتصور أحد أن هذا الشعب نفسه سيفرض المذابح وهذه الممارسات على شعب آخر بعد تجريده من وطنه .

ولكن يبدو أن الحقائق بدأت تظهر في بشاعتها ووجهها الحقيقي منذ ميلاد دولة اسرائيل . وبهذا الصدد يجدر أن نذكر بأن قبول اسرائيل كعضو في الأمم المتحدة لم يكن مجرد عمل بسيط بل انه سمح باستيقاظ كثير من الضمائر ، ولكن بعد فوات الأوان . فأول طلب قدم من اسرائيل للانضمام لهذه المنظمة رفضه مجلس الأمن في ١٧ كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٤٨ . وعندما جددت اسرائيل طلبها في ٢٤ شباط / فبراير سنة ١٩٤٩ ، فان الجمعية العامة دعته عندئذ الى توضيح موقفها بالنسبة لتطبيق قراراتها التي صدرت في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٤٧ وفي ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٤٨ . فهذه القرارات تحدد التزامات اسرائيل بالنسبة لأشياء كثيرة ، من بينها حدودها ، واحترام حقوق الانسان والحريات الأساسية لعرب فلسطين ، وعودة اللاجئين الى ديارهم ، ووضع القدس . وان قبول اسرائيل كعضو في الأمم المتحدة لم يتقرر الا بعد أن اعطي ممثلها في ذلك الوقت أبا ايان ، ضمانات أمام اللجنة السياسية الخاصة بالنسبة لتطبيق هذه القرارات .

ماذا كان مصير هذه الالتزامات ؟ ان الجمعية العامة تعرف ذلك جيدا . ان اسرائيل لم تحترم اطلاقا أية قرار من قرارات منظماتنا ، سواء كان هذا القرار صادرا عن الجمعية العامة ، أم عن مجلس الأمن ، بل انها لم تحترم مجرد القرار الذي بموجبه قامت هذه الدولة ، ان الطابع العنصري العدواني التوسعي لاسرائيل لم يكف منذ ذلك الوقت ، عن اجتياح كل منطقة الشرق الأوسط وغمرها في خضم من العنف لم يسبق له مثيل . جاعلا هذا الاقليم يعيش تحت حدة السلاح والحديد والنار في وضع لا يتمشى اطلاقا مع الطابع السلمي لسكانه الأصليين .

ان مشكلة الشرق الأوسط يجب أن ننظر اليها أساسا حسب حقوق شعب فلسطين : حقوق الانسان ، والحريات الأساسية لكل فلسطيني ، والحقوق القومية ، وحقوق تقرير المصير ، وحقوق السيادة لكل الفلسطينيين كشعب ، وعندما أقول " حقوق " ياسيدى الرئيس فان الأمر بالنسبة لي لا يعني

أية مصالح لم تحدد أولا يمكن تحديدها ، تلك التي حدثنا عنها طويلا مثل الولايات المتحدة الأمريكية. ان هذه الحقوق معترف بها الآن ، اعترف بها المجتمع الدولي ، وأعيد تأكيدها في عدة قرارات من منظماتنا ، ولكن كما رأينا فان هذه الحقوق قد تجاهلتها : أولا الجمعية العامة ، ثم الساسة الصهيونيون لاسرائيل ، الذين يناضلون حتي الآن لعدم تطبيقها . ومنذ بداية الأزمة فان حقوق الشعب الفلسطيني ، والأطماع الاسرائيلية تتعارض في احتداد لم ينته مما جعل الخلبسة ، للقوة فوق الحق ، والوضع الراهن فوق الانصاف . وان البوادر الحالية وكل المحاولات لايجاد تسوية للمشكلة والتي فشلت حتي الآن تجعلنا لانستطيع أن نتكهن بأي حل .

ان ممثلي شعب فلسطين الذين تحدثوا أمانا باصرار وبدون كراهية ، وبدون عدوان ، قالوا انهم سيستمرون في الدفاع عن حقوقهم ، ولكنهم في نفس الوقت متفتحون للدخول في حوار مع الآخرين مستعدون لأن يأخذوا في الحسبان حقوقهم وتطلعاتهم أيضا . وان مثل هذه الفرصة يجب أن نغتنمها كفرصة مواتية قد لا تتكرر لتغيير العقليات وتغيير مجرى الأحداث في هذه المنطقة التي نسيت لغة السلم . يجب أن نستغل هذه الفرصة قبل فوات الأوان ويجب أن يستغلها هؤلاء الذين أعطيت لهم وأن تحظى من محفلنا وجمعيتنا العامة بالتشجيع الذي تستحقه .

وان التمهيد الوحيد لكل تقدم فعلي للوصول الى تسوية دائمة هو التخلي عن تلك الاحاجي النابعة من النية السيئة . ان هؤلاء الذين يودون ان يشككوا في التمثيل الفعلي لمنظمة تحرير فلسطين يودون تغطية رفضهم لمواجهة اي حل لا يعتمد على القوة والعنف .

ان مظاهرات السكان العرب في القدس وفي الضفة الغربية بالرغم من القمع الوحشي الذي لجأ اليه الشرطة والجيش الصهيوني تدل بطريقة لا يمكن دحضها على أن منظمة تحرير فلسطين تتمتع بالتأييد التام لجميع الفلسطينيين بما فيهم هؤلاء الذين يعيشون في الاراضي التي تحتلها اسرائيل . ان هذه المظاهرات تدل أيضا على مدى الحماس الذي رغب به شعب فلسطين بهذا القرار الذي اتخذته الجمعية العامة باستقبال ممثليه ومناقشة قضيتهم .

ان نقاشنا قد أحيا آمالا عريضة في معسكرات اللاجئين الذين رأوا فيه نهاية الليل الطويل الذي عاشوه واحياء لآمال عريضة في عالم طالما اشبعوا فيه تهديدا حتي خيل لهم أن المشكلة أصبحت لا نهائية . والجمعية العامة يمكنها على الاقل أن تتصرف بشكل يجعلها تستفيد من هذه المحاولة فلا تذهب هباء ماثورا .

السيد الصقار (البحرين) : شاعت المصداق أن يتميز شهر تشرين الثاني / نوفمبر عن بقية الشهور بوقوع ثلاثة احداث هامة بالنسبة لتاريخ الشعب الفلسطيني . ففي ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٧ ، صدر اعلان بلفور الذي كان أحد الأسباب الرئيسية التي أدت الى مشكلة فلسطين . وفي ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار بتقسيم فلسطين أدى الى تشريد الشعب الفلسطيني من بلاده وحرمانه من حق الحياة الكريمة على أرضه ، وفي وطنه ، وفي ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر الحالي فتح من جديد ملف قضية فلسطين في هذه المنظمة ليقول الشعب الفلسطيني كلمته ممثلا في شخص السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وشتان بين هذا الحدث التاريخي العظيم الذي نعيشه الآن والحدثين السابقين .

ففي الحدث الأول قام اللورد بلفور وزير خارجية بريطانيا آنذاك ، بطريقة تتنافى ومبادئ القانون الدولي وحقوق الانسان بمنح الصهاينة الحق في اقامة وطن قومي يهودي على أرض فلسطين . أما فيما يتعلق بالحدث الثاني وهو قرار تقسيم فلسطين الذي أيدته ثلاثون دولة فقط من مجموع أعضاء هذه المنظمة آنذاك فقد كان البداية الاولى لاثارة مشكلة فلسطين في الأمم المتحدة

خلال السنوات الماضية بينما بلغ عدد الدول الاعضاء التي تبنت مشروع قرار دعوة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة للشعب الفلسطيني للمشاركة كطرف أساسي في مناقشة القضية الفلسطينية أكثر من ٧٠ دولة وأيدته ١٠٥ دول وهذا ما يتعلق بالحدث الثالث .

وفي الواقع أن معظم الدول التي أيدت مشروع قرار التقسيم لعام ١٩٤٧ لم تأيد ذلك الخطأ التاريخي بحضر اختيارها فقد وقع كثير من المندوبين آنذاك تحت الضغط المادي والمعنوي من قبل بعض الدول الكبرى ، ولو لم يمارس ذلك الضغط على بعض الدول لم يكن لينجح ذلك القرار. وان وثائق الأمم المتحدة لتلك الفترة تضم الكثير من الدلائل على ذلك . هذه هي حقيقة قرار التقسيم لسنة ١٩٤٧ ، الذي كان السبب الأساسي في المأساة الحاضرة التي يعيشها شعب فلسطين . واليوم فان هذه المنظمة مدعوة أكثر من أى وقت مضى لتصحيح ذلك الخطأ التاريخي الكبير الذي ارتكبه بعض أعضاء هذه المنظمة كما أنها مدعوة الى إعادة الحق الى نصابه وذلك باعطاء الشعب الفلسطيني الحق في تقرير مصيره كأى شعب آخر والاعتراف بحقوقه المشروعة التي نصت عليها قرارات الأمم المتحدة وفقا لمبادئ الميثاق .

ان وفد البحرين يرحب ترحيبا حارا باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مناقشة قضية فلسطين في هذه المنظمة وانه ليشيد بالقرار التاريخي الذي اتخذته الجمعية العامة بشأن دعوتها لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها ممثلة للشعب الفلسطيني للاشتراك في مداولات الجمعية العامة .

يدعي الصهاينة بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي منظمة ارهابية وان اسرائيل ليست على استعداد لاعتبارها ممثلا للشعب الفلسطيني ، لا أريد هنا أن أتحدث عن الارهاب الذي ارتكبه الصهاينة في حق الشعب الفلسطيني والبلاد العربية المجاورة فتاريخ اسرائيل مليء باعمال الارهاب . وليس دليل على شرعية منظمة التحرير الفلسطينية كممثلة للشعب الفلسطيني أكبر من دعوة منظمة الأمم المتحدة لمنظمة التحرير للمشاركة في مناقشة قضيتهم باغلبية ساحقة وكذلك مظاهرات التأييد التي قام بها الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة وغيرها من مناطق فلسطين رغم الارهاب والاضطهاد الذي تمارسه اسرائيل ضده .

ولا شك في أن مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مداولاتنا هذه ، سيساعد كثيرا في توضيح جوانب وأبعاد قضية الشعب الفلسطيني المكافح . وكذلك الملاحظات التي واكبت هذه القضية التي خلقها الاحتلال الصهيوني لفلسطين خلال الـ ٢٦ سنة الماضية . وأنه لمن المؤسف حقا أن هذا الاحتلال قد واكبته حملة مركزة من الدعايات الصهيونية التي حالت دون الاستماع الى صوت الشعب الفلسطيني الطرف الاساس في القضية والضحية الاولى في نفس الوقت .

ان مناقشة قضية فلسطين من جديد في هذه المنظمة ودعوة ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في مناقشة قضيتهم ليس هو نصرا للحق فقط ولكنه نصر لهذه المنظمة ومبادئها السامية أيضا . وقد ظهر بوضوح أن القوى التي كانت تسيطر على هذه المنظمة وتؤثر في قراراتها في الماضي لم تعد قادرة على فعل ذلك الآن بعد أن ازداد عدد الدول الاعضاء المحبة للسلام والعدالة والمدافعة عن الحق . وبعد هذا الانتصار فقد القادة الصهاينة صوابهم وبدأوا حملة تشكيك في أوساط الرأي العام العالمي مستهدفة النيل من سمعة هذه المنظمة .

ففي هذه المدينة التي تستضاف فيها منظمة الأمم المتحدة حشد الصهاينة أنصارهم ليحرقوا علم الأمم المتحدة تحت اشراف أبا اييان وموشى ديان ومسؤولين كبار من هذه البلاد متحدين بذلك حربية وكيان هذه المنظمة .

ان قضية فلسطين ليست مسألة خلاف بين اليهود والعرب كما أنها ليست نزاعا على الحدود بين اسرائيل والدول العربية المجاورة لفلسطين ، كما يتصور البعض الذين أثرت عليهم الدعايات الصهيونية ، فلم يستطيعوا أن يروا الحقيقة . انها قضية الشعب الفلسطيني الذي شرد من بلاده وأرضه ، ليعيش خارجها عيشة البؤس والفقر ، في الوقت الذي يعيش على أرضه أناس ينتمون الى أوطان أخرى . انها قضية الشعب الذي لم يعط الحق في تقرير مصيره . هذا الشعب العربي الذي عاش نحو ربع قرن يعاني من ويلات الاضطهاد والتمييز العنصري البشع . انها قضية شعب انتزع من أرضه ليحتلها أناس غريبون عن المنطقة ، جاءوا ليعيشوا في المنازل التي شيدوها ، وليأكلوا من الثمار التي زرعها ، وليسلبوا تراثه التاريخي . هؤلاء الغزاة جاءوا من اوربا ليسيظروا على أرض فلسطين بالارهاب وقوة السلاح ، يساعد هم في ذلك قوى الشر في العالم ، منذ أن وطأت أقدامهم أرض فلسطين ، تماما كما يفعلون في جنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية .

ويعد أن ركزوا أقدامهم في أرض فلسطين بدأوا في نشر الدعايات الكاذبة وتشوييد الحقائق التاريخية معتمدين في ذلك على وسائل الاعلام التي تسيطر عليها الصهيونية العالمية ، ففي كثير من البلدان ، فصدقهم الكثيرون ، ونجحوا بذلك في تثبيت المخططات الصهيونية الرامية الى السيطرة على فلسطين ، وأجزاء أخرى من منطقة الشرق الأوسط . لقد حاول الصهاينة بدعاياتهم الكاذبة ، تدوير شخصية الشعب الفلسطيني ، فوصفوه بأنه شعب من البدو الرحل ، لا يعرف معنى للحياة المدنية ، وان استيطان فلسطين باليهود الاوربيين سيساعد على نشر الحضارة في تلك الزاوية المظلمة من الشرق . ولكن تاريخ فلسطين ، والآثار والاستكشافات الحضارية في هذه البلاد ، قد أثبتت للعالم ، أن الشعب الفلسطيني ، هو شعب عريق في الحضارة الانسانية ، تمتد جذوره الى قرون عديدة من الماضي السحيق .

ان الموضوع الذي تناقشه الجمعية العامة اليوم ، يتعلق أساسا بحق الشعب الفلسطيني في وطنه وبمسألة عودته الى دياره التي شرد منها عام ١٩٤٨ . لذلك فانه لا يجب مطلقا حصر القضية الفلسطينية ، بمسألة الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية التي احتلت نتيجة لعدوان عام ١٩٦٧ ، أو بمسألة اعادة اللاجئين الفلسطينيين الذين شردوا نتيجة لذلك العدوان . ان حرب ١٩٦٧ تدخل ضمن سلسلة الاعتداءات الاسرائيلية على البلاد العربية التي هي نتيجة لطامع اسرائيل التوسعية ، تدعمها في تلك السياسة بعض الدول الغربية الاستعمارية . وان الدعم المادي ، والعسكري ، الذي تلقاه اسرائيل من هذه الدول الاستعمارية ، جعلها تقف موقفا متصليا ، في المناطق التي تسيطر عليها ، وتمارس سياسة التوسع والاضطهاد فيها . وبذلك استمرت اسرائيل ، في عدوانها على البلاد العربية المجاورة ، وفي مواصلة الارهاب والاضطهاد العنصري ، في المناطق التي تحتلها . وهي مازالت مستمرة في استعداداتها العسكرية لمواصلة العدوان على البلاد العربية .

ولم تكن حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ سوى نتيجة لعدوان اسرائيل وامرارها على الاتفاقيات التي ابرمتها بالتوة . لقد استمرت بعض الدول الغربية الاستعمارية ، في تأييد موقف اسرائيل عن طريق تزويدها بمختلف الاسلحة ، ومساندتها في هذه المماثلة ، وفي المعافل الدولية الاخرى ، الا ان ذلك تسبب في الاضرار ، وعدم الاستقرار المستقر في منطقة الشرق الأوسط ، مما يشكل خطرا

خطرا على الأمن والسلام الدوليين . لقد استمرت هذه الدول الاستعمارية ، في تأييد اسرائيل تأييدا مطلقا ، مما جعلها تتماهى في سياستها التوسعية ، وعدم تطبيق القرارات التي اتخذتها هذه المنظمة ، بشأن قضية فلسطين وقضية الشرق الأوسط .

ان هذه الدول ، أعني الدول الغربية الاستعمارية ، مدعوة اليوم الى اعادة النظر في صلب سياستها ، حيال قضية الشعب الفلسطيني ، وللمساهمة بصورة ايجابية ، ضمن اطار هذه المنظمة ، من أجل ايجاد حل عادل ودائم ، لقضية الشرق الأوسط .

وألا تتجاهل حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، والعودة الى وطنه . ان الأذى الذى لحق بالشعب الفلسطيني ، طيلة الخمسة والعشرين سنة الماضية ، بسبب هذا التجاهل ، يجب وضع حد له ، في هذه المنظمة ، وذلك كخطوة أساسية ، لانهاء الاحتلال والاضطهاد الصهيوني ، في فلسطين ، ولتجنيد منطقة الشرق الأوسط من ويلات الحرب والدمار ، التي قاستها هذه المنطقة نتيجة لاربعة حروب سابقة . وبذلك وحده ، تستطيع الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أن تثبت للعالم أجمع ، بأنها جديرة بتحمل المسؤولية الملقاة على عاتقها ، بموجب مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، بشأن حق كل شعب من الشعوب في تقرير مصيره .

السيد لورانس ماكنتاير (استراليا) (الكلمة بالانجليزية) : لقد انقضى أكثر من ٢٧ سنة منذ بدأت الجمعية العامة ... لأول مرة ... بحث مسألة فلسطين . وفي السنتين اللتين أعقبتا عام ١٩٤٧ التي أقرت فيه الجمعية العامة أول قرار لها حول هذا الموضوع ، فإن هذه الجمعية حاولت وفشلت أن تخلق دولتين مستقلتين في إطار المنطقة التي كانت خاضعة للانتداب البريطاني . ان الاعتراف بدولة اسرائيل وقبولها في الأمم المتحدة تم اقراره من جانب هذه المنظمة واحتلت اسرائيل مكانها كعضو في المجتمع الدولي ، وان كانت بخير حدود متفق عليها وفق تسوية سلمية مناسبة . ومنذ ذلك الحين ، فإن كلمة فلسطين كادت تختفي لأكثر من عشرين عاما سوى بطريقة مناسبة لتعريف اللاجئين العرب الذين شردوا منذ بداية الأعمال العسكرية التي وقعت في عام ١٩٤٨ . ان مسألة فلسطين أصبحت بدورها هي مسألة الشرق الأوسط بكل الآثار السيئة التي لا تزال قائمة ، الى أن تم منذ بضعة سنوات قليلة بروز مفهوم حق تقرير المصير للفلسطينيين في قرارات الجمعية العامة ، وأقيم بالفلسطينيين هنا ، الشعب العربي الذي كان يعيش في المنطقة التي كانت تحت الانتداب البريطاني . وهذا ما نناقشه الآن .

وهناك مفارقة في حقيقة أن الجمعية العامة تجد نفسها مرة أخرى في نفس الموقف الذي كانت فيه منذ ٢٧ سنة ، أي أنها تبحث امكانية انشاء دولتين مستقلتين في المنطقة التي كانت تحت الانتداب البريطاني في فلسطين . لا بد لنا أن نأمل أنه مهما كان ما نقرره هنا ، فإنه لن يسؤدي الى ازالة أمد العرق المعقد الذي واجهناه جميعا ، وواجهته الأمم المتحدة في الشرق الأوسط طوال ربع قرن مع كل الازمات المتتالية وكل الآلام بالنسبة لدول وشعوب المنطقة . ولا بد لنا أن نأمل أن ذلك سوف يساعد على فتح الطريق أمام تسوية عادلة ودائمة وهي التسوية التي سعيينا لها جميعا بشكل أو بآخر . تسوية تعطي تأكيداً لنوع السلام الذي يستطيع أن يمكن كل الأفسراد الموهوبين في الشرق الأوسط في أن يعيشوا في انسجام ويعملوا معا ، ومع بقية المجتمع الدولي . ومن هنا ، ليس هناك ما يدعو الى الحديث عن الماضي والحديث عن أية أخطاء ربما تكون قد وقعت في الخمسة وعشرين عاما الماضية من جانب أي من الاطراف المعنية . ان الذي يجب أن نبحثه الآن هو واقع الأمر الحالي ، ويجب أن نبحث ذلك في ضوء الحاجة الكبرى والمطحة من أجل التوصل الى تسوية في الشرق الأوسط .

وهذا هو السبب في أن وفد بلادي قد استمع بأكثر من اهتمام عادي الى هذه المناقشة .
لقد استمعنا الى رئيس منظمة تحرير فلسطين السيد ياسر عرفات ، وسمعنا أن منظمة تحرير فلسطين
يؤيدها رؤساء الدول العربية كلها ، وأنها تمثل الفلسطينيين وكل آمالهم . ومهما كانت التحفظات
التي قد تكون لدينا ، ازاء المسائل والوسائل المستخدمة في تأكيد هذه الحقوق في تقرير المصير ،
ووجود مكان معترف به لهؤلاء الافراد في موطنهم الأصلي ، فمن الواضح أن هناك روحا جديدة
واحساسا جديدا بالمصير فيما بين الزعماء العرب المشردين ، وثقة جديدة في حقوقهم في تقرير
المصير والاستقلال في اطار دولة فلسطينية خاصة بهم .

لقد لاحظنا وفد بلادي ذلك كله ، ونحن نقول انه اذا كان الفلسطينيون يريدون انشاء دولة
خاصة بهم الى جانب اسرائيل ، فاننا سوف نقبل ذلك . ان هذا يتفق مع ما قاله وزير خارجية
استراليا حول هذا الموضوع في بيانه أمام الجمعية العامة في ٧ تشرين الاول / اكتوبر الماضي ،
عندما اعترف باهتمام كل الدول العربية ، واهتمامنا جميعا بأن يعطي الفلسطينيون العرب وطننا
دائما وآملا آمنة للمستقبل . ذلك يتفق أيضا مع اهتمام حكومة استراليا بمبدأ حق الشعوب في تقرير
المصير والاستقلال اذا كان هذا هو ما يريدون .

ان حكومتي تعلق أيضا أهمية كبرى على مبدأ ثان ، وأقصد به احترام سيادة واستقلال الدول ،
وواجب كل الدول في ألا تفعل شيئا يكون من شأنه أن يهدد أو يقوض دعائم حق أي دولة في الوجود ،
وفي الدخول في علاقات طبيعية وسلمية مع جيرانها . وعند تطبيق ذلك على الشرق الاوسط ، فان
هذا يعني أننا نؤمن بحق كل الشعوب وكل الدول في المنطقة بما فيها اسرائيل ، في أن تعيش
في سلام في اطار حدود آمنة ومعترف بها . وفي نفس الخطاب امام الجمعية العامة ، الذي أشرت
اليه آنفا ، فان وزير خارجية استراليا أكد :

" ان وجود دولة اسرائيل يجب قبوله ، ويجب أن يكون لها ضمان ، بأنه كشرط دائم لشروط

الحياة سوف تكون آمنة ومقبولة من جانب جيرانها . "

وبمعنى آخر ، فان وفد بلادي لا يزال يؤمن بصواب وعدالة قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧)

وهو القرار الذي أكدته القرار رقم ٣٣٨ (١٩٧٣) ، وهذا بدوره يؤدي الى مبدأ ثالث تؤمن به
حكومة استراليا بقوة ، وأقصد به مبدأ التسوية السلمية للنزاعات .

ان استراليا لا تزال تنتظر الى الأطراف التي يجب أن تجد طريقا لأن تعيش معا في الشرق الأوسط ، على أنه يجب على هذه الأطراف أن يجدوا هذا الطريق بأنفسهم بطريقة سلمية وعن طريق المفاوضات ، سواء عن طريق مؤتمر جنيف ، أو فيما بينها . ونحن نحث بقوة كل الأطراف المعنية أن تلجأ الى المفاوضات . وعندما تبرز دولة جديدة الى جانب اسرائيل في فلسطين السابقة على أساس اتفاق بين هذه الأطراف ... فان استراليا سوف تكون على استعداد لقبولها وأن تتعامل معها على أساس من المساواة . ولكننا نعتقد أن أى محاولة لفرض حل على الاقليم لا يتفق مع احكام القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) سوف يعوق ، بدلا من أن يساعد ، البحث عن تسوية عادلة ودائمة . وعلى أساس هذه المبادئ التي تحدثت عنها ، فان وفد بلادى سوف يقيم موقفه بالنسبة لاية مقترحات محددة قد تقدم الى هذه الجمعية خلال هذا السند .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : قبل أن أرفع الجلسة ، أود أن أذكركم مرة اخرى انى بالأمن رجوت الوفود التي تود تقديم اقتراحات بأن تقوم بذلك بأسرع وقت ممكن ، حتى نستطيع الانتهاء من نظر بند جدول الأعمال ١٠٨ الخاص بـ "مسألة فلسطين" هذا الجمعة ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠